مركز الملك عبدالله المالي:

انطلاقة عالمية في سوق المال

◀ ما أكثر الخطوات الداعمة التي اتخذها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لمصلحة الاقتصاد الوطني.

ومنذ توليه - يحفظه الله- مقاليد الحكم، وهو يفكر دائمًا في كل ما ينفع الناس والوطن، وعلى يديه تحققت العديد من الإنجازات، حيث نشأت مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، وانضمت المملكة في عهده إلى منظمة التجارة العالمية، ووقع العديد من الاتفاقيات التي تخدم الاقتصاد السعودي، وأخيرًا وجه المليك بإنشاء مركز الملك عبدالله المالي في الرياض، والذي سيكون المركز الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط من ناحية الحجم والتنظيم ومن حيث المواصفات الفنية والتقنية ليضاهي أكبر المراكز المالية العالمية حيث يمكن مقارنته بمركز « كناري وورف» الشهير في لندن.

الصور من أرشيف الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف أعلن ذلك في الكلمة الافتتاحية التي ألقاها نيابة عن خادم الحرمين الشريفين في «ندوة بناء المستقبل» التي افتتحت أعمالها مؤخرًا في الرياض تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ونظمتها وزارة المالية وهيئة السوق المالية والهيئة العامة للاستثمار بالتعاون مع مؤسسة «يورومني».

المركز سوف يحمل اسم الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وسيعزز القدرات التنافسية إقليميًا ودوليًا والاستمرار بتشجيع القطاع الخاص لزيادة إسهامه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشيرًا إلى أن ذلك يأتي من خلال تطوير شراكة فاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص واستكمال الأطر التنظيمية والرقابية اللازمة لذلك.

يقول خادم الحرمين الشريفين: «إن بناء المستقبل يبدأ من الحاضر، وما نرغب أن يكون عليه مستقبلنا مرتبط بعد توفيق الله بما نتخذه اليوم من سياسات، مشيرًا إلى أن أداء الاقتصاد السعودي سجل نموًا جيدًا خلال العام الماضي، إذ نما الاقتصاد بمعدل حقيقي تجاوز ٦,٥٪، إضافة إلى النمو الذي حققه القطاع الخاص حيث نما بحوالي٧ ٪.

إن تحقيق الميزانية الحكومية لفائض كبير نتيجة التحسن في الإيرادات النفطية يعود لثمار برنامج الإصلاح الاقتصادي، مع توقعات باستمرار الأداء الاقتصادي الجيد. والحكومة ماضية في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الهادف إلى تعزيز هيكل الاقتصاد الوطني وتنويعه، مشيرًا إلى أنه قد تم خلال العام الماضي الموافقة على العديد من الأنظمة والإجراءات التي من شأنها تعزيز البيئة الاستثمارية ومنها الترتيبات التنظيمية لأجهزة القضاء وفض المنازعات ونظام العمل ونظام الكهرباء وتشكيل مجلس لحماية المنافسة العادلة.

ويضيف خادم الحرمين الشريفين «إن توجيهاتنا في العامين الماضيين بتخصيص فائض الميزانية لتمويل مشاريع حيوية للتنمية ولرفاه مواطنينا في قطاعات (النقل والصحة والتعليم والتدريب والمياه)، إضافة لتعزيز رؤوس أموال صناديق التنمية العقارية

الأمير سلمان:

المركز المالي إضافة نوعية للرياض

ناقشت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في اجتماعها مؤخرًا برئاسة الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، بحضور الأمير سطام بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الرياض نائب رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، تفاصيل مشروع مركز الملك عبدالله المالي المزمع إنشاؤه في مدينة الرياض من قبل المؤسسة العامة للتقاعد، وتسهيل إجراءات إنجازه. وأطلع الأمير سلمان بن عبدالعزيز خلال الاجتماع الذي حضره الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف وزير المالية، والدكتور عبدالرحمن التويجري رئيس هيئة السوق المالية المكلف، ومحمد الخراشي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد، الحضور على التصورات المعدة لمركز الملك عبدالله المالي، وعبر عن سعادته بما شاهده في العرض المقدم عن المركز، منوهًا بالأهمية الكبيرة التي يمثلها هذا المشروع من الناحية الاقتصادية حيث سيسهم في دعم الجهود الرامية إلى تنويع اقتصاد البلاد من خلال تعظيم مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج الوطني الإجمالي من خلال استقطاب الاستثمارات المختلفة وتوفير الفرص الوظيفية للقوى العاملة السعودية. وأعرب أمير منطقة الرياض عن ثقته بأن هذا المشروع سيمثل إضافة نوعية لمدينة الرياض في قطاع التنمية الاقتصادية حيث أكدت الرؤية المستقبلية لمدينة الرياض في مخططها الاستراتيجي الشامل على أن تكون مدينة الرياض مركزًا ماليًا وتجاريًا مزدهرًا. ونوه بما تشهده مدينة الرياض من نمو وتصاعد في جميع القطاعات، مشيرًا إلى أن ما يدعو للتفاؤل في هذا الجانب أن كافة المؤشرات تؤكد أن مدينة الرياض مقبلة على آفاق استثمارية واسعة حيث يتوافر فيها فرص عديدة في القطاعات الاستثمارية المختلفة ومن ضمنها القطاع المالي.

والصناعية وبنك التسليف السعودي. موضحًا أن ما تبقى من الميزانية وجه لتسديد جزء من الدين العام، مؤكدًا عزمه على مواصلة الجهود لخفضه حتى يصل إلى المستويات المقبولة اقتصاديًا وبما لا يؤثر سلبًا على مسيرة التنمية الاقتصادية ولا يرهن مستقبل أجيالنا القادمة. ونحن نولي الاستثمار في البنية الأساسية الاهتمام الذي تستحقه باعتبارها العوامل الضرورية للنمو والتنمية حاضرًا ومستقبلاً، مؤكدًا على ضرورة الاستثمار في العنصر البشري فالثروة الحقيقية لأي أمة هي أبناؤها، وذلك بالتركيز على التعليم والتدريب خاصة التخصصات والمهارات التي يتطلبها الاقتصاد.

د. إبراهيم العساف

عمرو الدباغ

وأوضح أن جهود المملكة تكللت بانضمامها لمنظمة التجارة العالمية بالنجاح، وتتطلع لأن تكون هذه العضوية عاملاً يسهم في تطوير الاقتصاد وأن تكون السعودية عضوًا فاعلاً في صياغة قواعد النظام التجاري الدولي بالتعاون مع أعضاء المنظمة الآخرين، مشدد "على أن مواجهة التحديات تتطلب العمل المتواصل لاستكمال بناء مقومات التنمية المستدامة واستمرار منهجنا في الإصلاح الاقتصادي وذلك بالتطوير المؤسسي والإداري في القطاع الحكومي وتعزيز شفافية العمل والإجراءات وتحسين بيئة الاستثمار، إضافة لاتباع

السياري :

تغيرات الأسهم.. عملية تصحيحية

وخلال ندوة «بناء المستقبل» تحدث الأستاذ حمد السياري محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي عن انهيارات الأسهم، الضوابط المتعلقة بمنح القروض الخاصة بالاستثمار فيها، وضوابط القروض الاستهلاكية، والمخاطر التشغيلية للمصارف، والتمويل العقاري السكني والتجاري، والنمو غير المسبوق للاقتصاد السعودي.. ذلك الازدهار المبني على قاعدة اقتصادية متطورة ومتنوعة تشمل كافة قطاعات الاقتصاد، وهو ما يعني أن سوق الخدمات المصرفية والمالية مهيأة لنمو عالي المستوى، مع وجود فرص كبيرة للمصارف للتوسع في تقديم خدماتها التقليدية جنبًا إلى جنب مع التوسع في الخدمات الاستثمارية.

فيما يتعلق بالانهيار الذي يشهده سوق الأسهم المحلية منذ نهاية شهر فبراير الماضي قال السياري إنها عملية تصحيحية، مستبعدًا تحمل المصارف أي تبعات سلبية نتيجة هذا التصحيح، كما استبعد حدوث انعكاسات سلبية على النظام المالي، نتيجة التدابير الاحتياطية التي اتخذتها المؤسسة من خلال مهامها الإشرافية لضمان سلامة المصارف من أية تطورات غير مواتية في السوق. مشيرًا إلى أن من بين هذه التدابير والإجراءات تشديد الضوابط المتعلقة بمنح القروض الخاصة بالاستثمار في الأسهم، وإصدار ضوابط القروض الاستهلاكية، بجانب إجراءات عدة هدفت إلى حماية العملاء والبنوك من التوسع في القروض الاستهلاكية التي قد تنتهي في المتاجرة في سوق الأسهم، مؤكدًا في الوقت نفسه أن المصارف السعودية أظهرت أداءً جيدًا في الربع الأول من العام الجاري، الأمر الذي يشير إلى متانة النظام المصرفي وسلامة الأساسيات الاقتصادية، لافتًا إلى أنه مع استقرار أداء السوق ومواصلة المصارف جودة الأداء فإنه يتوقع أن يجني النظام المالي فوائد ما تبذله السلطات المعنية من جهود لتعميق وتوسيع السوق المالي.

حمد السياري

وتوقع السياري أن تزداد السوق المالية سعة وعمقًا وأن تتفوق المصارف القادرة على الابتكار وتطويع التقنيات الجديدة، كما أن التوسع الكبير في الطلب على الخدمات الاستثمارية سيغري المؤسسات العالمية لمنافسة المصارف المحلية في تقديم تلك الخدمات للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

سياسات مالية ونقدية داعمة للنمو مع المحافظة على استقرار الأسعار وتطوير السوق المالية لتكون وسيلة فاعلة في توسيع وتنويع مجالات الاستثمار وتعزيز الشفافية والعدالة والحماية للمتعاملين فيها.

وقال خادم الحرمين الشريفين: «إننا مستمرون في الانفتاح الاقتصادي وتعزيز التفاعل البناء مع العالم الخارجي بما يخدم مصالح بلادنا ويعزز وجودها على الساحة الدولية. ونوه بجهود المؤسسة العامة للتقاعد المالك والمطور للمشروع وهيئة سوق المال التي ستكون محور الارتكاز لهذا المشروع العملاق الذي تبلغ مساحته ١,٦,٠٠,٠٠٠ متر مربع.

الإعداد لمركز الملك عبدالله المالي - بحسب معالي وزير المالية- بدأ قبل سنتين، وأما العمل الفعلي والإنشاءات فستبدأ قريبًا جدًا، مبينًا أن هيئة سوق المال والسوق المالية سيكونان نقطة الجذب له، مؤكدًا أن هناك جهودًا للعمل على أن ينتهي العمل من الموقع في غضون السنوات الثلاث المقبلة، موضحًا أن استثمارًا بهذا الحجم لاشك أنه سيكون له انعكاسات ممتازة على الاقتصاد الوطني، وخصوصًا ما سينتج عنه من خدمات مالية وترتيبات سواء للتمويل أو الآليات التي ستقوم المؤسسات المالية بتقديمها للقطاع المالي. مشيرًا إلى أن المركز سيشمل المؤسسات المالية التي ترغب أن تكون جزءًا منه، والذي يضاهي في مساحته البالغة ١,٦ مليون متر مربع الخدمات التي يقدمها للقطاع المالي بعض أكبر المراكز العالمية المتقدمة مثل السوق المالية في نيويورك ولندن وباريس. وسيكون الباب مفتوحًا لشركات التأمين والبنوك وشركات الخدمات المالية والخدمات المساندة بالاضافة إلى الخدمات الأخرى لتكون جزءًا من المركز، مشيرًا إلى أن المالك لهذا الموقع والمطور هي المؤسسة العامة للتقاعد.

وقال: «نحن فخورون بما تم إنجازه خلال الفترة القليلة الماضية سواء هذا المركز المالي أو مدينة التقنية التي كانت ردود الفعل عليها إيجابية، وهناك طلبات من شركات عالمية في مجال خدمات تقنية المعلومات لكي تكون جزءًا من مدينة التقنية، ولن يكون المركز بديلاً للسوق المالية لأن السوق المالية وهيئة سوق المال والخدمات الأخرى ستكون ضمن المركز، مشيرًا إلى أن حجم استثمارات المركز سيكون كبيرًا جدًا سواء للمطور أو للمستثمرين فيه، والأهم من ذلك هو أن الخدمات التي سيقدمها المركز ستكون كبيرة متوقعًا أن يكون هذا المركز عبارة عن مركزمالي إقليمي كبير جدًا على مستوى المنطقة فضلاً عن كونه مركزًا حضاريًا في العاصمة ويكون نقطة جذب للمواطنين والزوار.

والوقت لا يزال مبكرًا على حصر وتحديد فرص العمل التي سيتيحها المركز للمواطنين، متوقعًا أن يقدم القطاع المالي بشكل عام فرص عمل كبيرة للمواطنين، وهي تحتاج إلى تدريب، ولهذا فإن مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية والبنوك ستبدأ ببرامج كبيرة للتدريب في الخدمات المالية وبالتالي زيادة فرص العمل في القطاع المالي. معالي الوزير أكد «أن مركز الملك عبدالله المالي جاء نتيجة لتضامن الجهات المشرفة على القطاعات المالية، حيث بدأ الإعداد له قبل ما يقرب من عامين». منوهًا بجهود المؤسسة العامة للتقاعد المالك والمطور للمشروع وهيئة سوق المال التي ستكون باذن الله محور

النافع التجارية
AL NAFEA TRADING

أرضيات مستعارة • أسقف مستعارة • قواطع مكتبية •
أرضيات فينيل • بلوك الزجاج • قواطع دورات مياة • بلاط سجاد

ارضيات مستعارة - نت فلور
Raised Flooring - Net Floor

اسقف مستعارة - كليبسو
Printed Roll Ceilings - Clipso

ارضيات فينيل - بفلون
Vinyl Flooring - Buflon

النافع للقواطع
AL NAFEA PARTITIONS

قواطع دورات مياه - اكورول
Cubicles - Aquaroc w/c

بلاط سجاد - برماتكس
Carpet Tiles - Burmatex

بلوك الزجاج - Glass Blocks

قواطع مكتبية - Partitions

النافع للزجاج
AL NAFEA GLASS

Raised Flooring • Printed Roll Ceilings • Partitions • Vinyl Flooring • Glass Blocks • w/c Cubicles • Carpet Tiles

الرياض تليفون : ٤٧٥٩١١٩ جدة تليفون : ٦٣٩٤٠٢٩ الدمام تليفون : ٨٣٤٠٠٤٠ الشارقة (الامارات) تليفون
Riyadh Tel.: 4759119 Jeddah: Tel.: 639 4029 Dammam: Tel.: 834 0040 Sharjah: Tel.:
www.alnafea.com.sa / email:info@alnafea.com.sa / alnafea@emirates.net.ae

رجال الأعمال يرحبون بإنشاء المركز:

المؤسسات المالية العالمية في ضيافة العاصمة

رحب رجال الأعمال بقرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يحفظه الله - بإنشاء مركز الملك عبدالله المالي بمدينة الرياض، معتبرين أن هذه الخطوة المهمة سوف تعزز من مركز الرياض محليًا وإقليميًا ودوليًا لجهة صناعة الخدمات المالية ولكون العاصمة السعودية ستبرز من خلال هذه الخطوة كمركز مالي مهم يستقطب المؤسسات المالية الوطنية والدولية.

عبدالرحمن الجريسي

وقال رئيس مجلس إدارة الغرفة الأستاذ عبدالرحمن بن علي الجريسي: إنه ومع تزايد الفوائض المالية في موارد الدولة في السنوات الأخيرة وما واكبها من سيولة لدى مؤسساتها ولدى القطاع الخاص فإن التفكير في تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني من خلال إنشاء مثل هذا المركز المالي المرموق أو من خلال إنشاء المدن الصناعية الاقتصادية مثل مدينة الملك عبدالله الاقتصادية يعتبر عملاً وتوجهًا رائدًا ومطلوبًا لأجيالنا الحالية ولأجيال المستقبل، ووددت الاستشهاد هنا بما قاله خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- في مناسبة صدور قراره الحكيم بإنشاء هذا المركز «إن بناء المستقبل يبدأ من الحاضر: وما نرغب أن يكون عليه مستقبلنا مرتبط بعد توفيق الله بما نتخذه اليوم من سياسات». وأكد الجريسي أن هذا المركز يمثل حافزًا مهمًا بل ودعوة صريحة لجميع المؤسسات المالية السعودية والدولية للتنادي والانطلاق منه باعتباره نقطة التجمع الأولى على مستوى المملكة، بها جميع الخدمات والمعينات اللوجستية والفنية والترويجية الداعمة لمسيرة تلك الجهات وعاملاً مساعدًا على نجاحها وتطورها.

واستنادًا إلى هذه المكاسب العديدة التي سيوفرها هذا المركز الذي يعد الأول والأكبر من نوعه على مستوى المملكة والمنطقة للمستثمرين في صناعة الخدمات المالية فإنني أدعو أصحاب القرار في القطاع الخاص المحلي والدولي إلى المساهمة في تأسيس شركات عملاقة على غرار تجاربها الناجحة في هذا المجال لتنطلق من المقر الجديد للمركز.

وأشار الأمين العام للغرفة الأستاذ حسين بن عبدالرحمن العذل إلى أن طرح مثل هذه المشاريع الضخمة في مجال الصناعة المالية في المملكة سوف يعطي مردودًا كبيرًا وقيمة مضافة للاقتصاد الوطني وستوفر وظائف للمواطنين والمواطنات المتخصصين في الصناعة المصرفية والمالية وفي الخدمات المساندة لها، كما سيسهم في تعزيز وتعميق السوق وإشاعة جو من الاستقرار والثقة بالاقتصاد الوطني وبقوة المركز المالي، كما أن المركز سيسهم بصورة كبيرة في استقطاب الشركات الأجنبية العاملة في القطاعات المالية حيث سيزيد حجم وعدد الشركات التي سيضمها هذا المركز.

وقال العذل إن السوق المحلية تتسع للعديد من المشاريع التي تستطيع استيعاب فوائض السيولة الجديدة الموجودة لدى الجهات والهيئات ذات العلاقة مثل البنوك وهيئة سوق المال وشركات الوساطة المالية والشركات التي تعمل في صناعة السوق المالي ومراكز التدريب والتداول بالإضافة للخدمات الأخرى المكملة، كما أن هذا المركز سيساعد على إعادة الأموال الوطنية المهاجرة للخارج حيث تشير بعض

الارتكاز لهذا المشروع العملاق الذي تبلغ مساحته حوالي «١,٦٠٠,٠٠٠ متر مربع.

وفي كلمته أكد معالي محافظ الهيئة العامة للاستثمار يؤكد أن عملية الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها حكومة المملكة بدأت تؤتي نتائجها على مستوى تدفقات الاستثمار المحلية والأجنبية، مما أدى إلى تحقيق العديد من الإنجازات في المجال الاستثماري خلال عام ٢٠٠٥م ومنها إطلاق مشروع مدينة الملك عبدالله الاقتصادية التي تمثل أكبر مدينة اقتصادية متكاملة في العالم باستثمار يبلغ ١٠٠ مليار ريال ممول بالكامل من القطاع الخاص، وزيادة قيم تراخيص الاستثمار الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار للمشاريع المشتركة والأجنبية في عام ٢٠٠٥م إلى ٢٠٢ مليار ريال مقارنة بمشاريع مرخصة بلغ تمويلها ٥١ مليار ريال في عام ٢٠٠٤ م، وحصول المملكة العربية السعودية على المرتبة الأولى في قائمة أكثر الدول العربية تلقيًا للاستثمارات الأجنبية وذلك حسب تقرير المؤسسة

التقديرات إلى أن المواطنين السعوديين ضخوا ما يزيد عن ٥٠ مليار ريال من أموالهم للاستثمار في شركات إماراتية وحدها خلال أقل من عامين.

ويجب التنويه أيضًا إلى ما أشار إليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز من توجيهه -حفظه الله- بضرورة الاستفادة من الطفرة المالية الحالية في تطوير ودعم القطاعات المعنية بتنمية المواطن السعودي وتثقيفه وتعليمه وتأهيله لممارسة دوره في دعم مسيرة الإصلاح الاقتصادي وتنفيذ استراتيجيات التطوير والبناء التي تنتظم المملكة الآن في القطاعات الصناعية والخدمية والتجارية كافة بمشاركة القطاعين الحكومي والخاص، وفي هذا الإطار نأمل أن تبادر الشركات الخاصة بإنشاء شركات مساهمة في مجالات التعليم والتدريب والتأهيل وعلى أعلى المستويات العالمية.

وأضاف قائلاً: لاشك أن الفائض الكبير الذي حملته ميزانية الدولة لهذا العام يعكس بشكل كبير السياسة الحكيمة التي تتبعها الدولة للاستثمار الأمثل للموارد المالية بما يحقق متطلبات التنمية الشاملة في البلاد، وأود أن أنوه بالسياسة المتطورة التي تتبعها الدولة استنادًا للتوجهات السديدة لخادم الحرمين الشريفين في تنفيذ مشاريع جديدة تسهم في تحسين وتطوير البنى التحتية للاقتصاد السعودي وتعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والأهلي وكذلك الانفتاح على الاقتصاديات العالمية والتي نلمسها من خلال التوجه نحو الفضاء الآسيوي التي توجتها زيارات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد الأمين -حفظهما الله- لعدد من الدول الآسيوية.

ومن جانبه فقد أشاد الدكتور عبدالعزيز بن علي المقوشي رئيس مجلس إدارة مركز المنتجات الوطنية بقرار إنشاء المركز المالي مشيرًا إلى أن المملكة التي تعتبر صاحبة أكبر اقتصاد على مستوى منطقة الشرق الأوسط وتحتل المرتبة الثالثة والعشرين اقتصاديًا على المستوى العالمي، لجديرة بأن يكون لديها مثل هذا المركز الذي يعتبر من المؤشرات المهمة ودلالة على جودة الأداء المالي وقوته إضافة إلى أنه يمثل واجهة لما يسمى بالاقتصاد الحديث.

وتوقع الدكتور المقوشي أن يشكل قيام هذا المركز المالي ذي المواصفات العالمية دفعة قوية لصالح القطاع المالي والمصرفي، وللاقتصاد المحلي الذي من المتوقع أن ينمو بأرقام قياسية تعززه الحقائق التي تشير إلى نمو الناتج المحلي الذي يقدر بنحو ١,٢ تريليون ريال، ونمو الموجودات المالية لدى الشركات والبنوك المحلية وكذلك تطور تجربة سوق المال خصوصًا بعد تشكيل هيئة السوق المالية ومزاولة أعمالها، منوهًا أيضًا إلى أن من شأن هذه الخطوة أن تقود إلى زيادة الثقة في القطاع المالي السعودي وتعزيز جاذبيته الإقليمية والدولية، خصوصًا بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية مما سيقود إلى فتح الأسواق بشكل كبير ودعم نشاط الحركة التنافسية خاصة على مستوى البنوك وشركات تسويق الخدمات المالية والتأمينية وإدارة الأصول المصرفية والمالية، خصوصًا بعد صدور قرار السماح لفروع العديد من البنوك الأجنبية بممارسة نشاطها في السوق السعودية.

وأكد الدكتور المقوشي أن المملكة لديها مستقبل اقتصادي مبشر وواعد لما تمتلكه من مكانة اقتصادية مرموقة تعززها سياسات تتسم بالتوازن والحكمة وأشار إلى أن إنجاز هذا المشروع العملاق الذي يتشرف بأن يحمل اسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - سوف يكون فاتحة خير على اقتصادنا الوطني، كما أنه يشكل أكبر علامة على قوة اقتصادنا وحيويته وقدرته على إنجاز المشاريع الكبرى الهادفة لخدمة الوطن والمواطن.

كما سيسهم هذا المشروع الضخم في تحقيق إضافة جديدة ودعم كبير لاقتصادنا، حيث إنه سيمثل خطوة مهمة لتعزيز توجه المملكة نحو الانفتاح على الخارج من خلال اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، مما يسهم في نقل وتوظيف التقنية الحديثة التي نحن في أمس الحاجة في إدارة مثل هذه المشاريع ذات الحساسية العالية، وكذلك لدوره في دعم سياسة تنويع مصادر الدخل التي تنتهجها قيادتنا الرشيدة، بدلاً من الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل.

العربية لضمان الاستثمار، بالاضافة لما كان من فوز مدينة الجبيل الصناعية بجائزة جريدة الفايننشال تايمز كأفضل مدينة في الشرق الأوسط من حيث المقومات الاقتصادية، وحصول المملكة على المركز الأول عربيًا والمركز الثامن والثلاثين عالميًا في جاذبية البيئة الاستثمارية وذلك بعد أن كانت في المركز السابع والستين في عام ٢٠٠٤م حسب تقرير ممارسة الأعمال الصادر من البنك الدولي.

وقد أطلقت الهيئة برنامج «١٠ في ١٠» تسترشد به بـ ٣٠٠ مؤشر تستخدم في قياس مدى جاذبية البيئة الاستثمارية للدول، حيث أعدت الهيئة خطة عمل شاملة تتناول كل مؤشر من الـ«٣٠٠» مؤشر التي تضمنتها تقارير التنافسية الدولية، وسيتم العمل على تعزيز نقاط القوة في المؤشرات الإيجابية ومعالجة نقاط الضعف في المؤشرات السلبية بهدف رفع مركز المملكة التنافسي بالتدريج وصولاً إلى أحد المراكز العشرة الأولى على مستوى العالم بحلول عام ٢٠١٠م إن شاء الله.